

مِصْرَ فَنَّا لِيَدِينَا الْمَرْكَزِي

# ميزان المدفوعات

لعام 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	تقديم .....
2	مصطلحات وتعريف.....
25	ملخص لميزان مدفوعات ليبيا لعام 2018.....
25	أولاً: الحساب الجاري .....
25	• الميزان التجاري.....
26	• العمليات غير المنظورة .....
26	ثانياً: الحساب الرأسمالي والمالي .....
27	ثالثاً: الميزان الكلي .....
28	جدول: ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2018.....
37	الرسوم البيانية.....
39	ملخص منقح لميزان مدفوعات ليبيا 2017/2016 .....

## تقديم

يسر إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، أن تعلن عن الانتهاء من إعداد كتيب إحصاءات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2018، والذي يشتمل على بيانات نقدية ومالية عن قيمة المعاملات الجارية والرأسمالية المتبادلة بين ليبيا والعالم الخارجي، خلال عام 2018، مبوبة حسب المنهجية والمفاهيم الواردة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي. كما يتضمن هذا الكتيب بيانات منقحة عن ميزان المدفوعات لعامي 2016 و2017.

وقد تم الاعتماد في إعداد هذا الميزان، على البيانات الواردة من الإدارات التالية بمصرف ليبيا المركزي، وهي: إدارة الرقابة على المصارف والنقد، إدارة الحسابات، إدارة الأسواق المالية، إدارة الإصدار وإدارة العمليات المصرفية، وعلى المعلومات التي تضمنتها المسوحات التي تم استلامها من العديد من الهيئات والمؤسسات، والشركات ذات العلاقة المقيمة في ليبيا، ومن بينها مصلحة الإحصاء والتعداد (وزارة التخطيط)، الهيئة العامة للسياحة، المؤسسة الوطنية للنفط، المصارف التجارية، المصرف الليبي الخارجي، الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية، محافظة ليبيا أفريقيًا للاستثمار، المؤسسة الليبية للاستثمار، المحافظة طويلة المدى، شركات النفط الأجنبية، شركات التأمين الوطنية، شركات الخطوط الجوية الليبية، الشركة الوطنية العامة للنقل البحري، الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة، شركات الطيران الأجنبية، بعثة الأمم المتحدة العاملة في ليبيا، وغيرها من المصادر المحلية الأخرى، ومن مصادر خارجية كالتنشرات والتقارير والمواقع الإلكترونية، ونظم الإبلاغ عن المعاملات الدولية.

## إدارة البحوث والإحصاء

## مصطلحات وتعريف

تُعد هذه المصطلحات والتعاريف توضيحاً للمفاهيم التي يتم على أساسها تصنيف بيانات ميزان المدفوعات، وبيان كيفية جمع وتبويب وتصنيف هذه البيانات، وفقاً للمنهجية المتبعة في دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة، الذي أعده صندوق النقد الدولي في عام 2008، بهدف توحيد البيانات على المستوى الدولي، ومساعدة الباحثين والمهتمين في فهم طبيعة ونوعية البيانات، والأساليب المستخدمة في حسابات ميزان المدفوعات.

### أولاً : الحساب الجاري :

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات التي تتضمن قيماً اقتصادية تمت بين الجهات المقيمة في الاقتصاد الوطني وجهات أخرى غير المقيمة به(\*)؛ كما يشمل القيود المعادلة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل.

وينقسم الحساب الجاري إلى البنود التالية :

#### أ- السلع والخدمات :

##### ❖ السلع :

تعد السلع بنود مادية منتجة يمكن إثبات حق ملكيتها، كما يمكن نقل هذه الملكية من وحدة مؤسسية إلى أخرى من خلال التعامل في الأسواق، قد تستخدم في إشباع حاجات ورغبات الأسر المعيشية أو المجتمع أو في إنتاج سلع أو خدمات أخرى، ويشمل بند السلع : ( البضائع العامة والسلع الأخرى ).

- **البضائع العامة :** تشمل السلع التي تتغير ملكيتها الاقتصادية فيما بين المقيمين وغير المقيمين ولا تدرج ضمن السلع قيد المتاجرة والذهب غير النقدي، والسلع المدرجة ضمن السفر والبناء، والسلع والخدمات الحكومية غير

(\*) غير المقيم تعنى فرد أو شركة أو مؤسسة أو أي منظمة أخرى تكون مقيمة في بلد غير ليبيا، أو مقيمة في ليبيا لمدة تقل عن سنة.

المدرجة في مكان آخر. ونجد أن بيانات البضائع العامة تجمع من عدد من المصادر، تشمل إحصائيات التجارة الدولية، وبيانات الجمارك ونظم الأبلاغ عن المعاملات الدولية، وأستقصاء الشركات التجارية؛ وقد يتعين تعديل البيانات المستخلصة من هذه المصادر بما يتفق مع إرشادات إعداد ميزان المدفوعات، من حيث نطاق التغطية، التوقيت، التقييم والتبويب، ومن البنود التي يتعين إدراجها ضمن البضائع العامة :

- النقود الورقية والمعدنية غير المتداولة في الوقت الحالي، والأوراق المالية غير المصدرة، ويجري تقييمها كسلع أولية وليس بقيمتها الاسمية.
- الكهرباء والغاز والمياه.
- برامج الكمبيوتر المعبأة الجاهزة (النظم والتطبيقات)، والتسجيلات السمعية والبصرية المخزنة على وسائط مادية مثل الأقراص، وغيرها من وسائل التخزين التي تتيح تراخيصها الحق في الأستخدام الدائم لها.
- السلع التي تحصل عليها الناقلات في الموانئ، من وقود ومؤون ومخزونات ومواد تغليف البضائع المنقولة، التي تحصل عليها شركات النقل غير المقيمة في الموانئ من موردين مقيمين.
- السلع التي توردها أو تشتريها الناقلات خارج الأقليم الذي تقيم فيه شركة النقل.
- السلع التي يكتنيها المستأجر بموجب عقد تأجير تمويلي.
- السلع التي ترسل للخارج دون تغيير في ملكيتها، ثم تباع فيما بعد مثل السلع التي ترسل من أجل التخزين أو الأصلاح أو العرض أو التجهيز.
- السلع غير المشروعة والسلع المهربة.
- الهبات والمساعدات الانسانية المقدمة في شكل سلع.
- الطرود البريدية التي ينطوي إرسالها على تغيير في الملكية.

- السلع التي تبيعها الحكومة إلى غير المقيمين أو تشتريها منهم مثل المعدات العسكرية.
- **السلع الأخرى** : يشمل هذا البند السلع قيد المتاجرة والذهب غير النقدي، وتعرف السلع قيد المتاجرة بأنها شراء جهة مقيمة في الأقتصاد القائم بإعداد البيانات، لسلع من جهة غير مقيمة به، وبيع نفس السلع فيما بعد إلى جهة غير مقيمة أخرى، دون تواجد السلع في الأقتصاد القائم بإعداد البيانات؛ أما الذهب غير النقدي فيشمل جميع أشكال الذهب بخلاف الذهب النقدي الذي تمتلكه السلطات النقدية، ويحتفظ به كأصول احتياطية، ويمكن أن يكون الذهب غير النقدي في شكل سبائك، أي تتخذ سبائك الذهب شكل عملات أو قوالب أو سبائك لا تقل نسبة نقائها عن 995 جزء في الألف، بما في ذلك الذهب المحتفظ به في حسابات الذهب المخصص.

#### ❖ الخدمات :

- **خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المملوكة لأخرين** : يتضمن بند خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المملوكة لأخرين، عمليات التجهيز والتجميع والتغليف وما شابهها، التي تقوم بها مؤسسات لا تمتلك السلع المعنية، حيث يقوم بعمليات الصناعة التحويلية كيان لا يمتلك السلع، وذلك مقابل رسوم يدفعها المالك، في هذه الحالة لا تتغير ملكية السلع وبالتالي لا تقيد المعاملات بين المالك وجهة التجهيز ضمن البضائع العامة، ومن أمثلة ذلك تكرير النفط وتسييل الغاز الطبيعي، وتجميع الملابس والألكرونات.
- **خدمات الصيانة والأصلاح غير المدرجة في موضع آخر** : تشمل خدمات الصيانة والأصلاح غير المدرجة في موضع آخر، أعمال الصيانة والأصلاح التي تجريها جهات مقيمة على سلع تمتلكها جهات غير مقيمة، والعكس؛

وقد تنفذ خدمات الإصلاح في موقع عمل الجهة مقدمة الخدمة أو في مكان آخر، ويتضمن هذا البند أعمال الإصلاح والصيانة التي تجرى على السفن والطائرات، كذلك تتضمن خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في مكان آخر، الإصلاحات البسيطة التي تحافظ على السلع في حالة صالحة للتشغيل، والإصلاحات الكبيرة التي تؤدي إلى زيادة كفاءة السلع وإطالة عمرها.

#### - النقل :

يشتمل بند النقل على نقل السلع والركاب من مكان لآخر، إلى جانب ما يتصل بذلك من خدمات مساندة ومساعدة؛ ويشمل هذا البند أيضاً خدمات البريد وتوصيل الرسائل ويمكن تبويب خدمات النقل، وفقاً لما يلي :

أ- طريقة النقل : أي النقل بطريق البحر أو الجو أو طرق أخرى، ويمكن أن تقسم طرق النقل الأخرى إلى النقل البري، النقل عبر طرق السكك الحديدية، النقل عبر المجاري المائية الداخلية وخطوط الأنابيب، النقل الفضائي ونقل الطاقة الكهربائية.

ب- نوع النقل : نقل ركاب أو سلع.

#### - السفر :

يشتمل بند السفر على شراء السلع والخدمات لأستعمالها الخاص أو لإهدائها، بما فيها تلك المتعلقة بالصحة والتعليم التي يحصل عليها المسافرون غير المقيمين في الأقتصاد المضيف، لأغراض تتعلق بالأعمال أو الأستخدام الشخصي، خلال زيارتهم التي تقل مدتها عن عام واحد؛ ولا يشمل بند السفر خدمات الركاب الدولية التي تدخل في بند النقل، ويعامل الطلاب والمسافرون للعلاج كمسافرين بغض النظر عن مدة إقامتهم، إلا أن هناك فئات أخرى معينة لا تعتبر ضمن المسافرين مثل العسكريين والعاملين في السفارات والعمال غير المقيمين، حيث يتم إدراج مصروفات العمال

غير المقيمين ضمن بند السفر، في حين تدرج مصروفات العسكريين والعاملين في السفارات ضمن الخدمات الحكومية غير المدرجة في مكان آخر.

#### - خدمات التشييد :

يشتمل بند خدمات التشييد على إنشاء الأصول الثابتة وتجديدها وإصلاحها، وتكون هذه الأصول في شكل مبان وتحسينات ذات طبيعة هندسية يتم إدخالها على الأراضي، وغير ذلك من الإنشاءات الهندسية مثل الطرق والكباري والسدود، ويشمل أيضاً أعمال التركيب والتجميع ذات الصلة؛ وتدرج ضمن بند التشييد أيضاً السلع والخدمات التي تشتريها المؤسسات القائمة بأعمال البناء من الأقتصاد الكائن فيه الموقع، الذي تجري فيه أعمال البناء، وتنقسم خدمات البناء إلى خدمات بناء بالخارج وخدمات بناء في الأقتصاد القائم بإعداد البيانات.

#### - خدمات التأمين ومعاشات التقاعد :

يشتمل بند خدمات التأمين على الخدمات التأمينية التي تقدمها مؤسسات التأمين المقيمة إلى المؤسسات غير المقيمة والعكس، ويشمل هذا البند خدمات التأمين على شحن سلع مصدرة ومستوردة، وغير ذلك من خدمات التأمين المباشر، بما في ذلك التأمين على الحياة وغيره من أنواع التأمين الأخرى، وخدمات إعادة التأمين.

#### - الخدمات المالية :

يشتمل بند الخدمات المالية عدا الخدمات المرتبطة بمؤسسات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، على خدمات الوساطة المالية والخدمات المساعدة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويندرج تحت هذا البند العمولات والرسوم المتعلقة بخطابات الأتمادات، وخطوط الائتمان وخدمات التأجير المالي، معاملات الصرف الأجنبي، الخدمات الائتمانية للمستهلكين، خدمات رجال الأعمال، خدمات السمسرة، خدمات الضمان ومختلف ترتيبات وأدوات التحوط من تقلبات الأسعار وما إلى ذلك. أما

الخدمات المساعدة فتشمل الخدمات المتعلقة بمجالات تشغيل وتنظيم الأسواق المالية وخدمات حفظ الأوراق المالية وما شابه ذلك.

**- رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية غير المدرجة في موضع آخر :**

يتضمن هذا البند رسوم استخدام الحقوق الحصرية، مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية، وحقوق التأليف، والعمليات والتصميمات الصناعية بما فيها الأسرار التجارية وحقوق الأمتياز، والرسوم المدفوعة مقابل تراخيص أستنساخ و/ أو توزيع الملكية الفكرية المتضمنة في المنتجات الأصلية والنماذج الأولية، مثل حقوق التأليف الخاصة بالكتب، والمخطوطات وبرامج الكمبيوتر وأعمال السينماتوغرافي والتسجيلات الصوتية، وحقوق العروض وبرامج التلفزيون المذاعة على الهواء مباشرة والبرامج المنقولة عبر الكابلات التلفزيونية والإذاعية عبر الأقمار الصناعية.

**- خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات :**

**أ - خدمات الاتصالات :**

تشمل هذه الخدمات إذاعة أو نشر المعلومات الصوتية أو المرئية أو البيانات، أو غير ذلك من المعلومات عن طريق الهاتف والتلكس والتلغراف؛ وبرامج الراديو والتلفزيون المنقولة عبر الكابلات والأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني والفاكس، وتتضمن خدمات الاتصالات المتنقلة وخدمات الربط بخطوط الأنترنت الرئيسية.

**ب - خدمات الكمبيوتر :**

تتضمن خدمات الكمبيوتر الخدمات ذات الصلة بمعدات وبرامج الكمبيوتر، وخدمات معالجة البيانات، وتشتمل خدمات الكمبيوتر على :

- مبيعات برامج الكمبيوتر المعدة حسب الطلب وترخيص الاستخدام الخاصة بها.
- تصميم برامج الكمبيوتر بناءً على طلب مستخدمين معينين، بما في ذلك نظم التشغيل ونتاجها وتقديمها وتوثيقها.

- برامج الكمبيوتر الجاهزة (المنتجة بكميات كبيرة)، التي تم الحصول عليها إما بطريقة التحميل أو بأي وسيلة إلكترونية أخرى.
- الترخيص باستخدام برامج الكمبيوتر الجاهزة (المنتجة بكميات كبيرة)، والمحفوظة على وسائل تخزين، مثل الأقراص المرنة أو الأقراص المدمجة، مقابل دفع رسوم.
- المبيعات والمشتريات من المنتجات الأصلية وحقوق ملكية نظم وتطبيقات برامج الكمبيوتر.
- خدمات الاستشارة والتنفيذ المتعلقة بمعدات وبرامج الكمبيوتر.
- تركيب معدات وبرامج الكمبيوتر، بما في ذلك تركيب أجهزة الكمبيوتر الرئيسية ووحدات الكمبيوتر المركزية.
- صيانة وإصلاح أجهزة الكمبيوتر، والمعدات الفرعية المتصلة بها.
- خدمات استرجاع البيانات وخدمات تحليل النظم الجاهزة للاستخدام وتصميمها وبرمجتها وخدمات صيانة النظم وخدمات الدعم الأخرى.
- خدمات معالجة البيانات، خدمات إستضافة صفحات الانترنت وتوفير التطبيقات (تطبيقات العملاء وإدارة مرافق الكمبيوتر).

#### - خدمات الأعمال الأخرى:

يشتمل بند خدمات الأعمال الأخرى على خدمات البحوث والتطوير، الخدمات المهنية وخدمات الاستشارات الإدارية، الخدمات الفنية والخدمات المرتبطة بالتجارة وخدمات الأعمال الأخرى، معالجة النفايات، إزالة التلوث، الخدمات الزراعية، خدمات التعدين والتأجير التشغيلي.

#### - الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية :

يشتمل بند الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين، على ما يلي :

● الخدمات المرتبطة بوسائل سمعية وبصرية، والمتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين، وتتضمن الخدمات المرتبطة بالإنتاج السينمائي المسجل على أشرطة الأفلام أو الفيديو وبرامج الراديو والتلفزيون والتسجيلات الموسيقية، ومن أمثلة هذه الخدمات : ( المبالغ والأجور التي يتلقاها الممثلون والمنتجون ومن على شاكلتهم، نظير الإنتاج وحقوق التوزيع المباعة لوسائل الإعلام ).

● الخدمات الثقافية الأخرى وتشمل الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى، كذلك المرتبطة بالمكتبات والمتاحف وغير ذلك من الأنشطة الثقافية والرياضية ذات الصلة.

#### - السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر :

تشمل فئة الخدمات الحكومية غير المدرجة في أماكن أخرى، على كل الخدمات المرتبطة بقطاعات حكومية أو منظمات دولية أو اقليمية غير المبوبة تحت بنود أخرى، مثال ذلك : ( مصروفات السفارات والقنصليات والقواعد العسكرية ).

#### ب- حساب الدخل الأولي :

يبين حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل الأولي فيما بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة، ويشتمل على ما يلي :

#### - تعويضات العاملين:

يشتمل بند تعويضات العاملين على الأجور والمرتبات والمزايا الأخرى النقدية والعينية لعمال الحدود والعمال الموسمين وغيرهم من العمال غير المقيمين مثل ( العمال المحليين العاملين في السفارات ).

#### - دخل الاستثمار :

يشتمل بند دخل الاستثمار على متحصلات الدخل المرتبطة بحيازات المقيمين لأصول مالية خارجية ومدفوعاتهم المرتبطة بخصوم تجاه غير المقيمين، ويتكون

دخل الأستثمار من أنواع الدخل المستمدة من أنشطة الأستثمار المباشر وأستثمارات الحافظة وأستثمارات أخرى؛ وينقسم عنصر الأستثمار المباشر إلى دخل حقوق الملكية وأسهم صناديق الأستثمار وتوزيعات الأرباح والمسحوبات من دخل أشباه الشركات، والعائدات المعاد أستثمارها، والدخل من الدين ( الفوائد ). ويتفرع دخل أستثمارات الحافظة إلى الدخل من حقوق الملكية وأسهم صناديق الأستثمار ودخل الأستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الأستثمار، والأرباح المعاد أستثمارها من أسهم صناديق الأستثمار والدخل من الدين ( فوائد )، ويشمل الدخل من أستثمارات أخرى الفوائد المكتسبة من أنواع أخرى من رأس المال ( قروض وما شابه ذلك)؛ كما يشمل من حيث المبدأ الدخل المحتسب أو المقدر للأسر من صافي حقوق ملكيتها في احتياطات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية.

### ج- حساب الدخل الثانوي :

يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الأقتصادات، وتنقسم إلى تحويلات شخصية وتحويلات جارية أخرى. وتشمل التحويلات الشخصية جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي تمنحها الأسر المعيشية المقيمة إلى أسر معيشية غير المقيمة أو تتلقاها منها، وكذلك تعتبر تحويلات العاملين في الخارج تحويلات جارية يرسلها العاملون إلى المقيمين في أقتصاد آخر.

أما التحويلات الجارية الأخرى فتشمل الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما، المساعدات الأتتماعية، المزايا الأتتماعية، صافي أقساط التأمين على غير الحياة، الضمانات الموحدة، مطالبات التأمين على الحياة، المطالبات المشمولة بالضمانات الموحدة، التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي والتحويلات الجارية الممنوحة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

## ثانياً : الحساب الرأسمالي :

### أ - المفاهيم ونطاق التغطية :

يعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين، ويعني ذلك أنه يسجل عمليات إقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة والتصرف فيها، مثل بيع الأراضي إلى السفارات، وبيع عقود الإيجار والتراخيص، وكذلك التحويلات الرأسمالية، أي قيام أحد الأطراف بتوفير موارد للأغراض الرأسمالية، دون حصوله في المقابل على أي قيمة اقتصادية كعائد مباشر، ويبين ميزان الحساب الرأسمالي مجموع القيود الدائنة ناقصاً القيود المدينة للتحويلات الرأسمالية والأصول غير المنتجة غير المالية؛ وإضافة إلى ذلك يمكن أن يظهر مجموع ميزاني الحسابين الجاري والرأسمالي كبنء موازن، ويطلق على البنء الموازن صافي الإقراض (+) صافي الأقتراض (-) من الحسابين الرأسمالي والجاري، وهذا المجموع يساوي أيضاً من ناحية المفاهيم صافي الإقراض (+) / صافي الأقتراض (-) من الحساب المالي، بالرغم من أنهما يتساويان من الناحية المفاهيمية، فقد يختلفان من الناحية العملية، فالحسابان الجاري والرأسمالي يبينان المعاملات غير المالية ويتسبب رصيدهما في صافي إقراض أو صافي أقتراض؛ بينما يبين الحساب المالي كيفية تمويل صافي الإقراض أو الأقتراض. ويستخدم مصطلح الحساب الرأسمالي في هذا الدليل ليكون متنسق مع نظام الحسابات القومية الذي يميز بين المعاملات الرأسمالية والمالية، ويبين الحساب الرأسمالي في نظام الحسابات القومية التكوين الرأسمالي للمجموعة الكاملة من الأصول المنتجة وغير المنتجة، ولا تبين الأجزاء المقابلة في الحسابات الدولية، إلا المعاملات في الأصول غير المنتجة غير المالية، وتدرج المعاملات في الأصول المنتجة في حساب السلع والخدمات.

ويسجل إقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها، في وقت تغير الملكية، ويقتيد إقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها والتحويلات الرأسمالية مستحقة القبض ومستحقة الدفع، ضمن بنود منفصلة على أساس إجمالي وليس على أساس صافي.

#### ب- إقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية، والتصرف فيها :

تتألف الأصول غير المنتجة غير المالية، مما يلي :

##### 1- الموارد الطبيعية :

تشمل الأراضي، حقوق التعدين، حقوق الحراجة، المياه، حقوق الصيد، المجال الجوي، والطيف الكهرومغناطيسي.

##### 2- عقود الإيجار والتراخيص :

يشمل بند عقود الإيجار والتراخيص تلك العقود المعترف بها كأصول اقتصادية، وهذه الأصول هي من صنع المجتمع ونظامه القانوني، ويطلق عليها في بعض الأحيان أسم الأصول غير الملموسة، ومن أمثلتها عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول، وتراخيص استخدام الموارد الطبيعية التي لا تسجل كملكية خالصة لهذه الموارد، وتراخيص القيام بأنشطة معينة، بما في ذلك بعض التراخيص الحكومية، وتسجل المعاملات في هذه الأصول في الحساب الرأسمالي، بينما لا تسجل حيازات هذه الأصول في وضع الاستثمار الدولي لعدم وجود خصوم مقابلة لها. ويمكن نقل ملكية عقد التأجير التشغيلي القابل للتداول أو تأجيره من الباطن، ولا يمكن أن يعامل كأصل إلا إذا نص العقد على سعر محدد مسبق لأستخدام أصل ما يختلف عن السعر الذي كان يمكن تأجير الأصل به في الوقت الحالي. وقد تغطي هذه العقود العقارات والإقامة بنظام المشاركة بالوقت والمعدات والأصول المنتجة الأخرى، وتسجل تدفقات أصول عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول في الحساب الرأسمالي عندما يقوم المستأجر ببيع الحق.

وبعض عقود الإيجار والترخيص لا تعد أصولاً غير منتجة غير مالية، وبالتالي لا تدرج في الحساب الرأسمالي، ومن أمثلتها ما يلي :

- إذا ما تم منح حق استخدام أرض أو مورد طبيعي آخر لأمد قصير مع عدم قابلية تحويل هذا الحق، تبوب المبالغ مستحقة الدفع ضمن الربح.
- إذا منحت حكومة ترخيصاً للقيام بنشاط ما، لا يتعلق بملكيته لأصل أساسي أو خدمي وكان الترخيص لا يتفق وتعريف الأصل الاقتصادي تقيد هذه المعاملة ضمن الضرائب، ومثال ذلك عندما تصدر حكومة ما عدداً محدوداً من تراخيص ممارسة القمار.
- إذا تم منح حق امتلاك منتجات الملكية الفكرية كالبحوث والتطوير وبرامج وقواعد بيانات الحاسب الآلي، والأعمال الترفيهية والأدبية والفنية، تقيد هذه المعاملات ضمن الخدمات.

### 3- الأصول التسويقية ( الشهرة ) :

تتألف الأصول التسويقية من بنود مثل الأسم التجاري، والعلامات التجارية والشعارات وأسم الناطق الإلكتروني، وعند بيع الأصول التسويقية بصورة منفصلة عن الكيان الذي يمتلكها، فإنها تقيد ضمن إقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها.

وتقيد أسماء البطاقات الإلكترونية على شبكة الأنترنت ضمن الأصول التسويقية في بعض الحالات، إلا أن رسوم التسجيل العادية مستحقة الدفع إلى الجهات المختصة بالبطاقات الإلكترونية تمثل خدمة، لأن الرسوم تكون مقابل عمل يؤدي.

إذا شملت القيمة المدفوعة مقابل الحصول على أسم النطاق الإلكتروني علاوة بسبب ندرته، يعتبر بمثابة ترخيص ويدرج ضمن الأصول التسويقية؛ وبالمثل، يعد رسم تصميم شعار جديد خدمة تجارية، بينما يدرج المبلغ المدفوع لإقتناء شعار موجود ضمن الأصول التسويقية.

#### د- التحويلات الرأسمالية :

تعد التحويلات الرأسمالية هي التحويلات التي تنتقل فيها ملكية أصل من طرف إلى آخر، أو التي تلزم أحد الطرفين أو كليهما بإقتناء أصل أو التصرف فيه، أو تنازل دائن ما عن الخصم المستحق له، وتشمل التحويلات الرأسمالية أيضاً التحويلات النقدية التي لا تنطوي على التصرف في أصول غير نقدية أو إقتنائها.

#### ■ الإغفاء من الدين :

الإغفاء من الدين هو الإلغاء الطوعي للدين كلياً أو جزئياً بموجب إتفاق تعاقدي بين دائن ومدين، ونتيجة الإغفاء من الدين يلغى الترتيب التعاقدي، أو يسقط كل المبلغ الأصلي القائم أو جزء منه، بما في ذلك متأخرات الفائدة ( مدفوعات الفائدة التي أستحققت في الماضي )، ولا ينشأ الإغفاء من الدين نتيجة إلغاء مدفوعات فائدة مستقبلية لم تستحق بعد.

ويختلف الإغفاء من الدين عن شطب الدين ويعامل بأعتباره معاملة تحويل رأسمالي، وعلى عكس شطب الدين ينشأ الإغفاء من الدين نتيجة إتفاق بين أطراف الدين، والهدف منه تحويل منفعة وليس أعترافاً من جانب الدائن وحده بعدم إمكانية تحصيل المبلغ.

#### ■ مطالبات التأمين على غير الحياة :

تتوب مطالبات التأمين على غير الحياة عادة ضمن التحويلات الجارية، وبالنسبة للمطالبات الكبيرة للغاية كالمطالبات عقب كارثة، يمكن قيد جزء من المطالبات كتحويلات رأسمالية، وليس كتحويلات جارية كما يحدث في الأحوال العادية.

#### ■ المنح الأستثمارية :

تتألف المنح الأستثمارية من تحويلات رأسمالية نقدية أو عينية تقدمها الحكومات أو المنظمات الدولية إلى وحدات مؤسسية أخرى، لتمويل تكاليف إقتنائها لأصول ثابتة كلياً أو جزئياً، وقد يكون متلقو المنح الأستثمارية حكومات أو كيانات أخرى، ويلتزم

متلقو المنح الأستثمارية بأستخدام المنح التي ينلقونها نقداً في أغراض إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وغالبا ما يتم ربط هذه المنح بمشاريع أستثمارية محددة كمشاريع البناء الكبرى.

وعلى عكس المنح الأستثمارية، قد تقوم حكومة أجنبية أيضاً بتمويل مشروع أستثماري بأعتبارها مستثمر مباشر، وفي هذه الحالة يبوب المبلغ المستثمر ضمن حصص الملكية في مؤسسة أستثمار مباشر، وتختلف حصة الأستثمار المباشر عن مشروع يمول بتحويل رأسمالي، في أن المستثمر المباشر يمتلك قوة تصويتية في المؤسسة، ويحق له الحصول على منافع مستقبلية، كتوزيعات الأرباح أو حق بيع الأصول.

وإذا أستمر المشروع الأستثماري فترة زمنية طويلة، فقد تدفع المنحة الأستثمارية النقدية على أقساط، ويظل تبويب مدفوعات الأقساط ضمن التحويلات الرأسمالية، حتى وإن قيدت في سلسلة متتالية من الفترات المحاسبية المختلفة؛ وتشمل المنح الأستثمارية العينية تحويلات على هيئة معدات نقل، آلات، ومعدات أخرى تقدمها الحكومات إلى وحدات غير مقيمة.

#### ■ الضرائب :

تتكون الضرائب الرأسمالية من ضرائب تفرض على فترات غير منتظمة وغير متكررة على قيم الأصول أو صافي القيمة المملوكة لوحدات مؤسسية، أو على قيم الأصول التي تنتقل ملكيتها فيما بين وحدات مؤسسية نتيجة لإرث أو هبات متبادلة في حياة الواهب والموهوب له.

وتشمل الضرائب الآتية :

(1) الضرائب المفروضة على رأس المال، وتتكون هذه الضرائب من ضرائب على قيم الأصول، أو صافي القيمة المملوكة لوحدات مؤسسية تفرض على فترات زمنية غير منتظمة.

(2) الضرائب على التحويلات الرأسمالية، وتتكون هذه التحويلات من ضرائب تفرض على قيم الأصول التي تنتقل ملكيتها فيما بين وحدات مؤسسية، وتتكون من ضرائب الإرث ( ضرائب التركات )، والضرائب على الهدايا بما في ذلك ضرائب على هدايا يتبادلها أفراد أحياء من نفس الأسرة، بغرض تجنب دفع ضرائب الإرث أو تخفيضها إلى أدنى حد ممكن، وهذه الضرائب لا تشمل الضرائب على مبيعات الأصول.

#### ■ التحويلات الرأسمالية الأخرى :

تدرج المدفوعات الكبيرة غير المتكررة المقدمة تعويضاً عن تلف كبير، أو إصابات خطيرة غير مغطاة بوثائق تأمين ضمن التحويلات الرأسمالية. وتشمل التحويلات الرأسمالية الهبات الكبيرة والتركات، بما في ذلك المقدمة إلى مؤسسات غير الهادفة للربح، وقد تتم هذه التحويلات الرأسمالية بموجب وصايا أو أثناء حياة المانح. وتشمل التحويلات الرأسمالية المنح الكبيرة للغاية التي تقدمها أسر معيشية أو مؤسسات إلى مؤسسات غير الهادفة للربح لتمويل إجمالي تكوين رأس المال الثابت، مثل الهبات المقدمة إلى الجامعات لتغطية تكاليف بناء سكن جديد داخل الحرم الجامعي ومكتبات ومختبرات. وتعد المساهمة في رأسمال منظمة دولية أو مؤسسة غير الهادفة للربح تحويلاً رأسمالياً، إذا لم ينشأ عنها حصول مقدم المساهمة على حصص ملكية. ويمكن قيد التحويلات الرأسمالية بين الأسر المعيشية كبند منفصل عندما تكون قيمتها كبيرة وتدرج ضمن البند التكميلي الخاص بالتحويلات الشخصية من العاملين في الخارج.

## ثالثاً : الحساب المالي :

### أ – المفاهيم ونطاق التغطية :

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية، وتتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية والقطاعات، والأدوات وآجال الأستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية. وتكون القيود المدرجة في الحساب المالي قيود مقابلة لقيود السلع أو الخدمات أو الدخل أو الحساب الرأسمالي أو قيود الحساب المالي الأخرى، فعلى سبيل المثال يكون القيد المقابل لصادرات السلع عادة زيادة في الأصول المالية، كالعملة والودائع أو الائتمان التجاري، وفي المقابل قد تنطوي معاملة ما على قيدين في الحساب المالي، حيث يمكن مبادلة سند بعملة وودائع.

ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الإقراض / صافي الأقتراض، وصافي الإقراض يعني أن الأقتصاد يقدم أموالاً إلى العالم الخارجي، أخذاً في الحسبان إقتناء الأصول المالية والتصرف فيها وتحمل الخصوم وسدادها؛ أما صافي الأقتراض فيعني العكس، ورغم أستخدام مصطلحات متعلقة بالإقراض، فإن رصيد صافي الإقراض / صافي الأقتراض يأخذ في الحسبان حصص الملكية، المشتقات المالية والذهب النقدي، إلى جانب أدوات الدين. وكذلك يشمل صافي الإقراض إنخفاض الخصوم كما يشمل صافي الأقتراض إنخفاض الأصول، ويمكن إستخلاص صافي الإقراض / صافي الأقتراض، إما من مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي، أو من رصيد الحساب المالي.

وتسجل المعاملات في الحساب المالي، على النحو التالي :

- **القيد على أساس صافي :** يقصد به القيد على أساس صافي في الحساب المالي، وعمليات تجميع يتم بواسطتها ترصيد كل القيود المدينة الخاصة

بأصل معين أو خصم معين مقابل كل القيود الدائنة الخاصة بنفس نوع الأصل أو نفس نوع الخصم.

- **توقيت التسجيل والتقييم** : وهو عبارة عن المعاملات المتعلقة بالأصول المالية تسجل عند تغير الملكية الاقتصادية، وتسجل معاملات الحساب المالي بوجه عام بالقيمة السوقية.

#### ب - الأستثمار المباشر :

الأستثمار المباشر : هو فئة من فئات الأستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنشأ علاقة الأستثمار المباشر عندما يقوم مستثمر مقيم في أحد الأقتصادات بأستثمار يمنحه السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.

وتنشأ علاقات الأستثمار المباشر ذي الملكية المباشرة، عندما يمتلك مستثمر مباشر بصورة مباشرة حقوق ملكية تؤهله للحصول على نسبة 10% أو أكثر من القوة التصويتية في مؤسسة الأستثمار المباشر، وبالنسبة لعلاقة مؤسسة الأستثمار المباشر مع المستثمر المباشر، فإن مؤسسة الأستثمار المباشر تكون إما مؤسسة تابعة أو مؤسسة مرتبطة.

من أنواع الأستثمار المباشر :

- أستثمارات مستثمر مباشر في مؤسسة الأستثمار المباشر التابعة له.
  - الأستثمار العكسي الذي تقوم به مؤسسة أستثمار مباشر في مستثمرها المباشر صاحب الملكية المباشرة أو غير المباشرة.
  - الأستثمار بين المؤسسات الزميلة المقيمة وغير المقيمة.
- وينشأ الأستثمار العكسي عندما تقوم مؤسسة أستثمار مباشر بإقراض الأموال أو إقتناء حصص الملكية في مستثمرها المباشر صاحب الملكية المباشرة أو غير المباشرة،

شريطة عدم امتلاكها حصص ملكية تشكل 10% أو أكثر من مجموع القوة التصويتية في هذا المستثمر المباشر.

### ج - استثمارات الحافظة :

يعرف استثمار الحافظة بأنه المعاملات والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية، عدا تلك المتضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية.

ومحفظة الأوراق المالية هي أدوات دين وحصص ملكية لها السمة المميزة لقابلية التداول، أي أن ملكيتها القانونية يمكن أن تنتقل بسهولة من وحدة إلى أخرى بالتسليم أو التظهير.

وتعد قابلية تداول الأوراق المالية طريقة لتيسير تداولها، مما يتيح حيازتها لدى مختلف الأطراف على مدار عمرها.

وتتيح قابلية التداول في الأوراق المالية الفرصة للمستثمرين لتنويع محافظهم الاستثمارية، والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة.

وتدرج في استثمارات الحافظة أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار ( أي تلك الصادرة عن صناديق الاستثمار)، والمثبتة بأوراق مالية والتي ليست بمثابة أصول احتياطية أو استثمارات مباشرة.

ولا تدرج في استثمار الحافظة حصص الملكية التي لا تأخذ شكل أوراق، على سبيل المثال في الشركات غير المساهمة، أما تدرج تحت بند الاستثمار المباشر أو استثمارات أخرى، وحصص الملكية في ترتيبات الإقامة بنظام المشاركة بالوقت والمثبتة بأوراق مالية عادة ما تدرج في استثمارات الحافظة، رغم أن الحيازات التي تمنح 10% أو أكثر من القوة التصويتية تعامل كأستثمار مباشر، وتقيد الحيازات التي لا تأخذ شكل أوراق مالية وغير مدرجة في الاستثمار المباشر ضمن بند استثمارات أخرى.

ويمكن عرض أستثمارات الحافظة حسب الأداة، أو أجل الأستحقاق الأصلي، أو حسب القطاع المؤسسي.

#### ● إعادة أستثمار الأرباح في صناديق الأستثمار :

تحتسب الأرباح غير الموزعة لأستثمار الحافظة في صناديق الأستثمار بأعتبارها مستحقة الدفع للمالكين، ثم باعتبار إعادة أستثمارها في الصندوق. وقيد الحساب المالي الخاص بإعادة أستثمار الأرباح هو القيد المقابل لأرباح صناديق الأستثمار المعاد أستثمارها في بند حساب الدخل الأولي.

#### ● السندات القابلة للتحويل :

القروض القابلة للتداول من مالك إلى آخر، يعدل تبويبها من قروض إلى سندات دين في ظروف معينة، ولإجراء هذا التعديل في التبويب ينبغي وجود دليل على تداول هذه القروض في السوق الثانوي، بما في ذلك وجود صانعي السوق وتواتر تسعير الأداة، كما يستدل عليه من الفروق بين سعري الشراء والبيع.

#### ● فسخ الدين :

يتيح فسخ الدين للمدين (الذي تكون ديونه في شكل سندات دين وقروض)، إستبعاد خصوم معينة من الميزانية العمومية بأن يخصص بشكل غير قابل للإلغاء أصولاً مساوية في قيمتها للخصوم.

ويمكن تنفيذ الفسخ :

(1) بوضع الأصول والخصوم المقترنة في حساب استئمانى داخل الوحدة المؤسسية المعنية.

(2) أو بتحويل الأصول والخصوم إلى وحدة مؤسسية أخرى.

في الحالة الأولى لا تقيد أي معاملات تتعلق بالفسخ، ولا ينبغي إستبعاد الأصول والخصوم من الميزانية العمومية للوحدة؛ وفي الحالة الثانية تقيد المعاملات التي

تحولت بموجبها الأصول والخصوم إلى الوحدة الإحصائية الثانية في الحساب المالي للأقتصادات المعينة، شريطة أن تكون الودعتان مقيمتان في أقتصادين مختلفين.

#### ● إعادة شراء الأسهم والديون :

إذا اشترت شركة ما أسهمها تبوب المعاملة باعتبارها تخفيض في خصوم حصص الملكية، وليس إقتناء لأصل، ونظراً لأن الشركة لا يمكنها الحصول على مطالبة على نفسها، يعتبر الخصم منقضياً حتى إذا لم تلغ الأسهم، وبالمثل يعامل شراء سندات الدين من جانب جهة إصداره باعتباره إسترداد للدين.

#### ● أسهم المنحة :

تقوم الشركات أحياناً بإعادة هيكلة أسهمها، وقد تقدم للمساهمين عدداً من الأسهم الجديدة مقابل كل سهم سبق حيازته، وقد تسمى هذه العملية تجزئة الأسهم أو إصدار أسهم المنحة، وعلى عكس ما يحدث عند إصدار أسهم جديدة مقابل أموال إضافية، لا تقدم في هذه الحالات أي موارد جديدة ولا تسجل أي معاملات.

#### د- المشتقات المالية (عدا الاحتياطات)، وخيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين :

المشتقات المالية وخيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين، هي أصول وخصوم مالية لها نفس عناصر المخاطر.

#### 1- المشتقات المالية :

عقد المشتقات المالية هو أداة مالية مرتبطة بأداة مالية أو مؤشر أو سلعة أساسية محددة أخرى، ويمكن من خلالها تداول مخاطر مالية محددة، كمخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأسهم والسلع الأساسية ومخاطر الائتمان في الأسواق المالية.

ويمكن تداول المخاطر المتضمنة في عقد المشتقات المالية إما بالمتاجرة في العقد ذاته، كما في حالة عقود الخيار أو بإنشاء عقد جديد له خصائص مخاطر تعادل بشكل تعويضي المخاطر التي ينطوي عليها العقد القائم. وهناك نوعان رئيسيان من المشتقات المالية هما عقود الخيار والعقود من النوع الآجل.

### 1- عقود الخيار :

في عقد الخيار يحصل المشتري من البائع على حق شراء أو بيع، إذا كان عقد الخيار للشراء أو للبيع على سعر تنفيذ معين في تاريخ محدد أو قبل التاريخ المحدد، ويدفع مشتري عقد الخيار علاوة لمحورر عقد الخيار، وفي مقابل ذلك يحصل المشتري على حق شراء (خيار الشراء) أو بيع (خيار البيع) بند أساسي محدد (عيني أو مالي) بسعر تعاقدى متفق عليه (سعر التنفيذ) في تاريخ محدد أو قبل التاريخ المحدد، دون أن يترتب عليه إلزام في حالة الشراء أو البيع.

### 2- العقود من النوع الآجل :

العقود من النوع الآجل (العقود الآجلة)، هي عقود غير مشروطة يتفق بموجبها طرفان على تبادل كمية محددة من بند أساسي (عيني أو مالي) بسعر تعاقدى متفق عليه (سعر التنفيذ) في تاريخ محدد، وتشمل هذه العقود العقود المستقبلية، وهذا النوع من العقود يجري تداوله في الأسواق المنظمة، وتعمل السوق على تيسير تداول هذه العقود عن طريق تحديد الشروط النمطية للعقد.

وعند إبرام عقد من النوع الآجل يتم تبادل مخاطر ذات قيمة سوقية متساوية، لذا تكون قيمة العقد عند الإبرام صفراً، ومع تغير سعر البند الأساسي تتغير القيمة السوقية رغم أنه يمكن إعادتها للصفر بعمل تسوية دورية طوال مدة العقد الآجل.

## 2- خيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين :

خيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين، هي عقود خيار شراء أسهم شركة ما تقدم لموظفي الشركة كشكل من أشكال التعويض، وفي قليل من الحالات التي تكون فيها الشركة التي تصدر عقد الخيار مقيمة في اقتصاد يختلف عن اقتصاد إقامة الموظفين، كأن يكون رب العمل فرعاً أو شركة تابعة للشركة التي تقدم عقود الخيار، وتسعر خيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين بنفس الطريقة التي تسعر بها المشتقات المالية، ولكنها ذات طبيعة مختلفة لاشتمالها على ترتيبات تتعلق بتاريخ منح الخيار وتاريخ استحقاق ممارسته، كما أن غرضها مختلف ( أي تحفيز الموظفين على المساهمة في زيادة قيمة الشركة وليس تداول المخاطر )، وإذا أمكن تداول خيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين في الأسواق المالية بدون قيود، فإنها تبوب ضمن المشتقات المالية.

### هـ - الأستثمارات الأخرى :

الأستثمارات الأخرى : هي فئة متبقية تشمل المراكز والمعاملات المالية عدا المدرجة في الأستثمار المباشر، أو أستثمارات الحافظة، أو المشتقات المالية وخيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين والأصول الاحتياطية، وإذا لم تكن فئات الأصول والخصوم التالية غير مدرجة في الأستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية، فإن الأستثمارات الأخرى، كما يلي :

- حصص الملكية الأخرى.
- العملة والودائع.
- القروض (بما في ذلك أستخدام ائتمان الصندوق والقروض المقدمة من الصندوق).
- الأحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة، ومستحقات التأمين على الحياة والتأمين الأذخاري.

- الائتمان التجاري والسلف.
- الحسابات الأخرى مستحقة القبض / الدفع.
- مخصصات حقوق السحب الخاصة (حيازات حقوق السحب الخاصة تدرج في الأصول الاحتياطية).

#### و: الاحتياطيات والبنود المتعلقة بها :

الأصول الاحتياطية هي الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، ولا بد أن تكون الأصول الاحتياطية أصولاً بالعملة الأجنبية وأصولاً موجودة بالفعل، ويستند مفهوم الأصول الاحتياطية إلى مفهوم السيطرة وإتاحة الاستخدام بالنسبة للسلطات النقدية.

وتتألف السلطات النقدية من البنك المركزي، ووفقاً لمفهوم الإقامة لا بد أن تكون الأصول الاحتياطية عدا سبائك الذهب، مطالبات على غير المقيمين، لأن مطالبات السلطات بالعملة الأجنبية على المقيمين بما في ذلك المطالبات على البنوك المقيمة لا تعتبر أصولاً احتياطية. لا بد أن تكون الأصول الاحتياطية متاحة بسهولة بصورة غير مشروطة إلى أقصى حد ممكن ويكون الأصل الاحتياطي سائلاً، حيث يمكن شراؤه وبيعه وتصفيته بالنقد الأجنبي ( نقداً) بالحد الأدنى من التكلفة، وفي أقل وقت ممكن وبدون التأثير في قيمة الأصل بغير داع، ويشير هذا المفهوم إلى الأصول غير القابلة للتداول كالودائع تحت الطلب، والأصول القابلة للتداول كالأوراق المالية المتاحة لها بائعون ومشترون لديهم الرغبة في تداولها، وينبغي أن تكون الاحتياطيات ذات جودة عالية حتى تكون متاحة بسهولة للسلطات لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات.

وتتألف الأصول الاحتياطية من الذهب النقدي، حيازات حقوق السحب الخاصة، وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، العملة والودائع بالنقد الأجنبي والأوراق المالية والمطالبات الأخرى ( القروض والأدوات المالية الأخرى ).

## ملخص لوضع ميزان المدفوعات لعام 2018

تأثر الوضع العام لميزان مدفوعات ليبيا للعام الثاني على التوالي بارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة للتحسن الملحوظ في أسعار النفط العالمية، وكذلك الكميات المصدرة من النفط الخام لعام 2018، والذي كان له الأثر الواضح على وضع الميزان الكلي، الذي حقق فائضاً بلغ 9.8 مليار دينار مقابل 3.5 مليار دينار عام 2017. ويرجع الفائض في الميزان الكلي إلى فائض الحساب الجاري، والذي ارتفع من 6.2 مليار دينار عام 2017 إلى 15.4 مليار دينار في عام 2018، وذلك بسبب فائض الميزان التجاري الذي بلغ 21.9 مليار دينار في عام 2018، مقابل 11.5 مليار دينار في عام 2017.

وفيما يلي تحليلاً موجزاً لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2018 :

### ❖ الحساب الجاري :

أظهرت بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2018، حدوث فائضاً في الحساب الجاري بلغ 15.4 مليار دينار، متأثراً بفائض الميزان التجاري الذي بلغ 21.9 مليار دينار مقابل 11.5 مليار دينار في عام 2017، في حين ارتفع العجز في صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية)، من 5.4 مليار دينار في عام 2017، إلى 6.6 مليار دينار في عام 2018.

### 1- الميزان التجاري :

إن الأرتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط الخام في أسواق النفط العالمية خلال عام 2018، أنعكس بشكل إيجابي على قيمة الصادرات النفطية الليبية، التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والداعم الرئيسي للأحتياجات الرسمية للمصرف المركزي من العملات الأجنبية. حيث بلغ متوسط أسعار النفط

الخام في الأسواق العالمية 72.4 دولار للبرميل في عام 2018، مقابل 54.3 دولار للبرميل عام 2017، أي بنسبة إرتفاع قدرها 33.3%. ولعل بيانات حساب الميزان التجاري لعام 2018، تعطي صورة واضحة للأثار الإيجابية الناجمة عن ذلك، والتي أدت إلى تحقيق إرتفاع في فائض الميزان التجاري بنسبة 90.4% ليصل إلى 21.9 مليار دينار عام 2018، مقابل 11.5 مليار دينار عام 2017.

في حين أرتفعت قيمة الواردات بنسبة 24.5% لتبلغ 18.3 مليار دينار في عام 2018، مقابل 14.7 مليار دينار عام 2017، وكان للإجراءات التي تبنتها الدولة في شكل إصلاحات إقتصادية في سبتمبر 2018، دور في زيادة حجم الواردات من الخارج، وتمثلت هذه الإجراءات في تخفيف القيود على الواردات، وتسهيل عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية من المصارف التجارية مباشرة.

#### **العمليات غير المنظورة :**

أظهر صافي العمليات غير المنظورة ( الخدمات، الدخل والتحويلات الجارية )، إرتفاعاً في العجز من 5.4 مليار في دينار عام 2017، إلى 6.6 مليار دينار في عام 2018، ويعزى هذا لإرتفاع العجز في حساب الخدمات ليصل إلى 6.7 مليار دينار في عام 2018، مقابل 6.2 مليار دينار عام 2017، وإلى إرتفاع عجز حساب التحويلات الجارية أيضاً من 0.9 مليار دينار عام 2017، إلى عجز 1.1 مليار دينار في عام 2018، في حين حقق حساب الدخل فائضاً بلغ 1.2 مليار دينار في عام 2018، مقابل 1.8 مليار دينار في عام 2017.

#### **❖ الحساب الرأسمالي والمالي ( بدون الأصول الاحتياطية ) :**

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2018، إلى حدوث تدفقات مالية إلى الخارج بلغت 3.9 مليار دينار، مقابل تدفقات إلى الخارج بلغت 1.5 مليار دينار في عام 2017، وتتمثل هذه التدفقات عموماً في التحويلات

الرأسمالية، وحياسة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الأستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الأستثمارية، وصافي حركة الأستثمارات الأخرى المتمثلة في الائتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل، والعملية والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

#### ❖ الميزان الكلي :

إن الفائض في الميزان التجاري، إنعكس إيجاباً على وضع الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا، ليحقق بذلك فائضاً بلغ 9.8 مليار دينار في عام 2018.

ميزان المدفوعات  
Balance of Payments  
2018

" Millions of LYD "

" مليون دينار "

Items	2018	البند
<b>1-Current Account</b>	<b>15389.4</b>	<b>1-الحساب الجاري</b>
- Credit	44024.2	- دائن
- Debit	28634.8	- مدين
<b>A-Goods and services</b>	<b>15170.0</b>	<b>أ-السلع والخدمات</b>
- Credit	40894.9	- دائن
- Debit	25724.9	- مدين
<b>1-Goods</b>	<b>21897.1</b>	<b>1-السلع</b>
- Credit	40712.5	- دائن
- Debit	18815.4	- مدين
a-General merchandise	21897.1	أ-البضاعة العامة
-Credit	40712.5	- دائن
-Debit	18815.4	- مدين
b- goods under merchanting	0.0	ب- السلع قيد المتاجرة
-Credit	0.0	- دائن
-Debit	0.0	- مدين
c- Nonmonetary gold	0.0	ج- الذهب غير النقدي
-Credit	0.0	- دائن
-Debit	0.0	- مدين
<b>2-Services</b>	<b>-6727.1</b>	<b>2-الخدمات</b>
-Credit	182.4	- دائن
-Debit	6909.5	- مدين
a-Transport	-1700.5	أ- النقل
-Credit	70.4	- دائن
-Debit	1770.9	- مدين
1-Sea transport	-1549.5	1- النقل البحري
-Credit	0.0	- دائن
-Debit	1549.5	- مدين

Items	2018	البند
2-Air transport	-151.0	2-النقل الجوي
- Credit	70.4	- دائن
- Debit	221.4	- مدين
3-Other modes of transport	0.0	3-نقل آخر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
b-Travel	-2786.4	ب - السفر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	2786.4	- مدين
c-Construction	0.0	ج - الانشاءات
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
d-Insurance and pension services	-1503.6	د - خدمات التأمين ومعاشات التقاعد
- Credit	75.7	- دائن
- Debit	1579.3	- مدين
e-Financial services	0.0	هـ - الخدمات المالية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
f-Research and development services	0.0	و - خدمات الملكية الفكرية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
g-Telecommunications and computer services	-6.6	ز - خدمات الاتصالات والحاسب الالى
- Credit	36.3	- دائن
- Debit	42.9	- مدين
h-Other business services	0.0	ح - خدمات الأعمال الأخرى
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين

Items	2018	البند
f-Personal, cultural & recreational services	0.0	ط- الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
n-Government goods and services n.i.e.	-730.0	ي - السلع والخدمات لحكومية غير المدرجة في مكان آخر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	730.0	- مدين
<b>B-Primary income</b>	<b>1,246.5</b>	<b>ب - الدخل الأولي</b>
- Credit	3,129.2	- دائن
- Debit	1,882.7	- مدين
1-Compensation of employees	0.0	1- تعويضات العاملين
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
2-Investment income	1,246.5	2- دخل الأستثمار
- Credit	3,129.2	- دائن
- Debit	1,882.7	- مدين
a-Direct investment	-1,535.8	أ- الأستثمار المباشر
- Credit	346.9	- دائن
- Debit	1,882.7	- مدين
b-Portfolio investment	963.4	ب- أستثمارات الحافظة
- Credit	963.4	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
c-Other investment	1,818.9	ج - أستثمارات أخرى
- Credit	1,818.9	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
3-Other primary income	0.0	3- الدخل الأولي الأخر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين

Items	2018	البند
<b>C-Secondary income</b>	<b>-1072.1</b>	<b>ج - الدخل الثانوي</b>
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	1072.1	- مدين
1-General government	-11.5	1- الحكومة العامة
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	11.5	- مدين
2-Other sectors	-1015.7	2- القطاعات الأخرى
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	1015.7	- مدين
a- Workers' remittances	-1015.7	أ- تحويلات العاملين
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	1015.7	- مدين
b-Other current transfers	0.0	ب - تحويلات جارية متنوعة
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
<b>2-Capital account</b>	<b>0.0</b>	<b>2- الحساب الرأسمالي</b>
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
1-Capital transfers	0.0	1- التحويلات الرأسمالية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
2-Financial corporations, nonfinancial corporations, households & NPISHs	0.0	2- حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
<b>Net lending (+) / net borrowing (-) (from current and capital account)</b>	<b>15389.5</b>	<b>صافي الإقراض (+) صافي الاقتراض (-) من الحساب الجاري والرأسمالي</b>

Items	2018	البند
<b>3-Financial account</b>	<b>13704.8</b>	<b>3-الحساب المالي</b>
<b>Net lending (+) / net borrowing (-) (from financial and current account)</b>	<b>13704.8</b>	<b>صافي الإقراض (+) صافي الاقتراض (-) من الحساب الجاري والمالي</b>
<b>A-Direct investment</b>	<b>376.1</b>	<b>أ- الأستثمار المباشر</b>
<b>Net acquisition of financial assets</b>	<b>376.1</b>	<b>صافي حيازة الأصول المالية</b>
<b>Equity and investment fund shares</b>	<b>376.1</b>	<b>ححصص الملكية واسهم صناديق الأستثمار</b>
1-Equity other than reinvestment of earnings	376.1	1- حصص الملكية بخلاف الأرباح المعاد أستثمارها
a-Direct investor in direct investment enterprises	376.1	أ- مستثمر مباشر في مؤسسات أستثمار مباشر
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب- مؤسسات أستثمار مباشر في مستثمر مباشر (أستثمار عكسي)
2-Reinvestment of earnings	0.0	2- الأرباح المعاد أستثمارها
<b>Debt instruments</b>	<b>0.0</b>	<b>أدوات الدين</b>
a-Direct investor in direct investment enterprises	0.0	أ- مستثمر مباشر في مؤسسات أستثمار مباشر
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب- مؤسسات أستثمار مباشر في مستثمر مباشر (أستثمار عكسي)
<b>Net incurrence of liabilities</b>	<b>0.0</b>	<b>صافي تحمل الإلتزامات</b>
<b>Equity and investment fund shares</b>	<b>0.0</b>	<b>ححصص الملكية واسهم صناديق الأستثمار</b>
1-Equity other than reinvestment of earnings	0.0	1- حصص الملكية بخلاف الأرباح المعاد أستثمارها
a-Direct investor in direct investment enterprises	0.0	أ- مستثمر مباشر في مؤسسات أستثمار مباشر
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب- مؤسسات أستثمار مباشر في مستثمر مباشر (أستثمار عكسي)
2-Reinvestment of earnings	0.0	2- الأرباح المعاد أستثمارها
<b>Debt instruments</b>	<b>0.0</b>	<b>أدوات الدين</b>
a-Direct investor in direct investment enterprises	0.0	أ- مستثمر مباشر في مؤسسات أستثمار مباشر

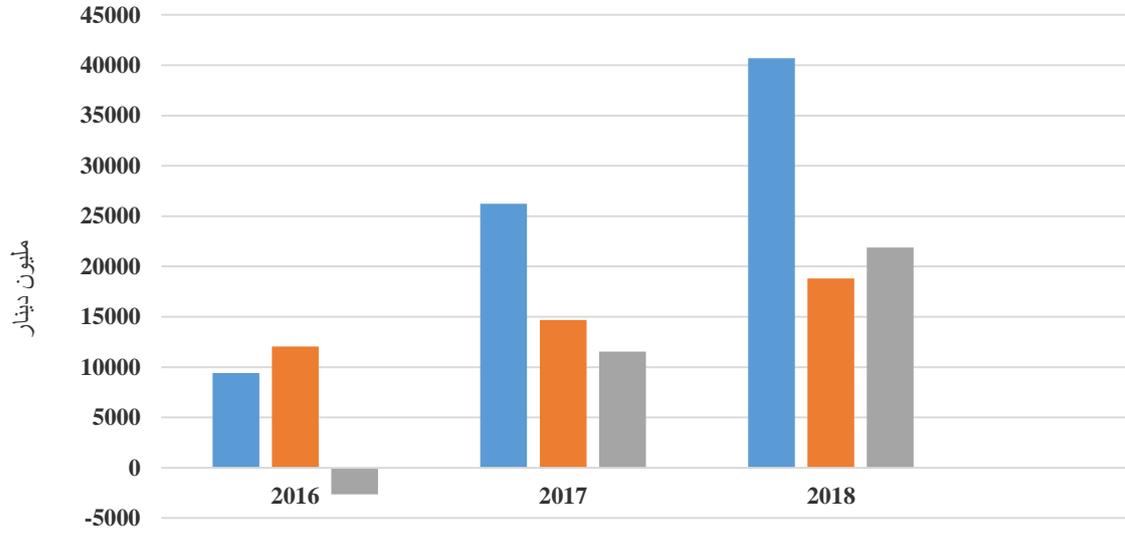
Items	2018	البند
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب-مؤسسات أستثمار مباشر في مستثمر مباشر (أستثمار عكسي)
<b>B-Portfolio investment</b>	<b>-34.1</b>	<b>ب-أستثمارات الحافظة</b>
<b>Net acquisition of financial assets</b>	<b>-34.1</b>	<b>صافي حيازة الأصول المالية</b>
<b>Equity and investment fund shares</b>	<b>-34.1</b>	<b>حصص الملكية واسهم صناديق الأستثمار</b>
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Authorities Monetary	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	69.5	شركات تلقي الودائع
General government	-103.6	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الأخرى
<b>Debt securities</b>	<b>0.0</b>	<b>سندات الدين</b>
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع
General government	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الأخرى
<b>Net incurrence of liabilities</b>	<b>0.0</b>	<b>صافي تحمل الإلتزامات</b>
<b>C-Financial derivatives (other than reserves)</b>	<b>0.0</b>	<b>ج-المشتقات المالية (عدا الأحتياطيات)</b>
<b>Net acquisition of financial assets</b>	<b>0.0</b>	<b>صافي حيازة الأصول المالية</b>
<b>Net incurrence of liabilities</b>	<b>0.0</b>	<b>صافي تحمل الإلتزامات</b>

Items	2018	البند
<b>D-Other investment</b>	<b>3530.7</b>	د-الاستثمارات الأخرى
<b>Net acquisition of financial assets</b>	<b>2879.0</b>	صافي حيازة الأصول المالية
<b>Net incurrence of liabilities</b>	<b>-651.7</b>	صافي تحمل الإلتزامات
<b>1-Currency and deposits</b>	<b>373.5</b>	1-العملة والودائع
<b>Net acquisition of financial assets</b>	<b>-278.1</b>	صافي حيازة الأصول المالية
Central bank	-692.4	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع
General government	414.2	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الأخرى
<b>Net incurrence of liabilities</b>	<b>-651.7</b>	صافي تحمل الإلتزامات
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	-651.7	شركات تلقي الودائع
General government	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الأخرى
<b>2-Loans</b>	<b>-317.7</b>	2-القروض
<b>Net acquisition of financial assets</b>	<b>-317.7</b>	صافي حيازة الأصول المالية
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية

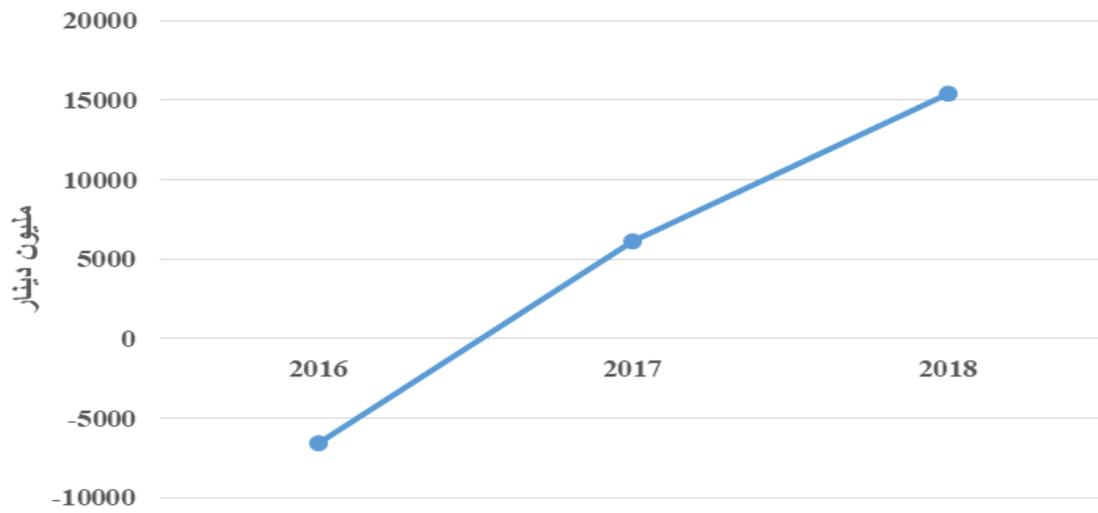
Items	2018	البند
Deposit-taking corporations	-20.3	شركات تلقي الودائع
General government	-297.4	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الأخرى
<b>Net incurrence of liabilities</b>	<b>0.0</b>	<b>صافي تحمل الإلتزامات</b>
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع
General government	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الأخرى
<b>3 -Trade credit and advances</b>	<b>3,474.9</b>	<b>3-الائتمانات التجارية والسلف</b>
<b>Net acquisition of financial assets</b>	<b>3,474.9</b>	<b>صافي حيازة الأصول المالية</b>
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع
General government	3,474.9	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الأخرى
<b>Net incurrence of liabilities</b>	<b>0.0</b>	<b>صافي تحمل الإلتزامات</b>
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع

Items	2018	البند
General government	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الأخرى
<b>E-Reserve assets</b>	<b>9832.0</b>	<b>هـ-الأصول الاحتياطية</b>
Monetary gold	0.0	الذهب النقدي
Special drawing rights	0.0	حقوق السحب الخاصة
The IMF Reserve position in	0.0	وضع الاحتياطي لدى الصندوق
Other reserve assets	9832.0	أصول احتياطية أخرى
Currency and deposits	5899.2	العملة والودائع
Securities	3932.8	الأوراق المالية
- Debt securities	3932.8	- سندات الدين
<b>4-Net errors and omissions</b>	<b>-1684.7</b>	<b>4-صافي السهو والخطأ</b>

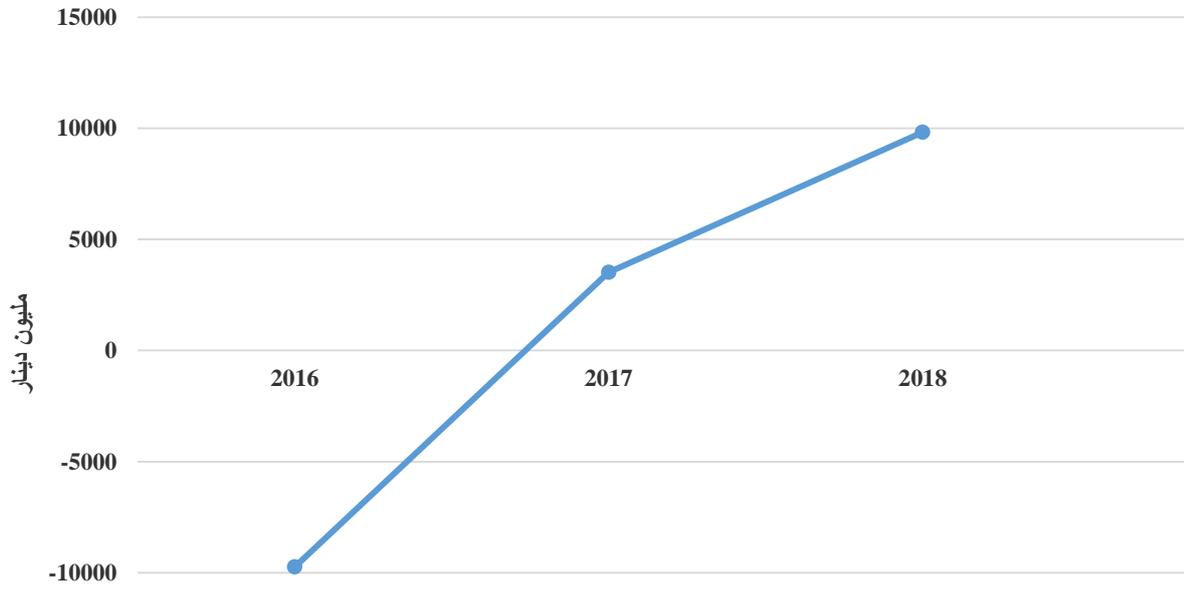
### الميزان التجاري خلال الفترة من 2016 - 2018



### الحساب الجاري خلال الفترة 2016-2018



### الميزان الكلي خلال الفترة من 2016 - 2018



**ملخص منقح لميزان مدفوعات ليبيا**  
**Summary of Balance of Payments**  
**2017 -2016**

" Millions of LYD"			"مليون دينار"
items	2017	2016	البنود
<b>A. Current Account</b>	<b>6,152.7</b>	<b>-6,540.2</b>	<b>أ- الحساب الجاري</b>
Goods: exports f.o.b.	26,221.8	9,402.1	السلع: الصادرات ( فوب)
Goods: imports f.o.b.	14,673.1	12,047.1	السلع: الواردات ( فوب)
Services: credit	148.7	118.8	الخدمات : دائن
Services: debit	6,336.2	4,007.4	الخدمات :مدين
<b>1- Balance on goods and services</b>	<b>5,361.2</b>	<b>-6,533.6</b>	<b>1-ميزان السلع والخدمات</b>
Primary income: credit	3,391.5	1,719.0	الدخل الأولي : دائن
Primary income: debit	1,604.5	675.1	الدخل الأولي :مدين
<b>2- Balance on goods, services, and primary income</b>	<b>7,148.2</b>	<b>-5,489.7</b>	<b>2-ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي</b>
Secondary income: credit	0.0	0.0	الدخل الثانوي : دائن
Secondary income: debit	995.5	1,050.6	الدخل الثانوي : مدين
<b>B. Capital Account</b>	<b>0.0</b>	<b>0.0</b>	<b>ب- الحساب الرأسمالي</b>
Capital account: credit	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي : دائن
Capital account: debit	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي : امدين
Net lending(+)/ net borrowing (-) (balance from current and capital accounts)	6,152.7	-6,540.2	صافي الإقراض (+) / صافي الأقتراض (-) (من الحساب الجاري والرأسمالي)
<b>C. Financial Account</b>	<b>1,521.1</b>	<b>1,300.3</b>	<b>ج- الحساب المالي</b>
Direct investment: assets	-409.4	610.9	الاستثمار المباشر : الأصول
Direct investment: liabilities	0.0	0.0	الاستثمار المباشر : الخصوم
Portfolio investment: assets	357.0	-2,006.9	استثمارات الحافظة : الأصول

items	2017	2016	البنود
Equity and investment fund shares	357.0	-2,006.9	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
Debt securities	0.0	0.0	سندات الدين
Portfolio investment: liabilities	0.0	0.0	استثمارات الحافظة: الخصوم
Equity and investment fund shares	0.0	0.0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
Debt securities	0.0	0.0	سندات الدين
Financial derivatives (other than reserves) and employee stock options: net	0.0	0.0	المشتقات المالية ( عدا الأحتياطات ) وخيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين:صافي
Financial derivatives (other than reserves) and employee stock options: assets	0.0	0.0	المشتقات المالية ( عدا الأحتياطات ) وخيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين:الأصول
Financial derivatives (other than reserves) and employee stock options: liabilities	0.0	0.0	المشتقات المالية ( عدا الأحتياطات ) وخيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين:الخصوم
Other investment: assets	2,032.2	2,269.5	الاستثمارات الأخرى : الأصول
Other equity	0.0	0.0	الأسهم الأخرى
Other debt instruments	2,032.2	2,269.5	سندات الدين الأخرى
Central bank	-1,390.0	-695.0	المصرف المركزي
Deposit-taking corporations (except the central bank)	912.0	67.1	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
General government	2510.2	2,897.4	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	0.0	القطاعات الأخرى
Other financial corporations	0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
Nonfinancial corporations, households, and NPISHs	0.0	0.0	الشركات الغير المالية والأسر المعيشية

items	2017	2016	البنود
Other investment: liabilities	458.7	-426.9	الاستثمارات الأخرى : الخصوم
Other equity	0.0	0.0	الأسهم الأخرى
SDR allocation	0.0	0.0	مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة
Other debt instruments	458.7	-426.9	سندات الدين الأخرى
Central bank	0.0	0.0	المصرف المركزي
Deposit-taking corporations (except the central bank)	458.7	127.9	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
General government	0.0	-554.7	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	0.0	القطاعات الأخرى
Other financial corporations	0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
Nonfinancial corporations, households, and NPISHs	0.0	0.0	الشركات الغير المالية والأسر المعيشية
<b>D. Net Errors and Omissions</b>	<b>-1,098.4</b>	<b>-1,894.0</b>	<b>دصافي السهو والخطأ</b>
<b>E. Reserve assets</b>	<b>3,533.2</b>	<b>-9,735.0</b>	<b>هـ-الأصول الاحتياطية</b>